

المشكلات الاقتصادية وأثرها على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وقانون الجمعيات
الفلاحية للمدة (١٩٥٨-١٩٦٣)

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الزراعي _ الاقتصادية _ الجمعيات الفلاحية

البحث مستل من رسالة ماجستير

حسين علي حسين

أ.م.د. عبدالرحمن إدريس صالح

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

M.Huseen1989@gmail.com

Rahman_albeaty@yahoo.com

الملخص

عانى الفلاح في المناطق الريفية من عدّة مشكلات منها اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن سيطرة الإقطاعي على الفلاحين، فجاء قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ لرفع الظلم عن الفلاحين وتحسين مستواهم المعاشي، إلا أنّ هذا القانون لم يحقق للفلاح الجوانب المهمة في حياته، وأنّه فشل في تطبيقه بسبب كثرة التعديلات والمشكلات التي أفقدته أهميته، فضلاً عن أنّ القانون سعى لتوزيع بعض الأراضي الزراعية على الفلاحين لرفع مستواهم الاقتصادي ومعالجة مشاكل قلة الإنتاج الزراعي في القرى والأرياف على الرغم من كثرة المشاكل التي اعترضت طريق ذلك الهدف.

برز اختلاف بين أعضاء الجمعيات الفلاحية في المناطق الريفية على الرغم من أنّ قانون الجمعيات الفلاحية رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩ لم يحقق لأبناء الفلاحين في الريف أية أهمية في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي إلا ، ممّا أدى إلى حدوث شجار بين وفود من الفلاحين والشيوعيين نتج عنه إلغاء جميع الجمعيات الفلاحية في القرى والأرياف.

المقدمة

شهدت المناطق الريفية في العراق خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) عدّة مشكلات منها اقتصادية واجتماعية أثرت في المجتمع الريفي من الناحية الاقتصادية والإنتاج الزراعي، إذ تضمّن بحثنا أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الإصلاح الزراعي في الريف، ودور الفلاح الريفي في معالجة تلك المشكلات بالتعاون مع السلطات المحلية في القضاء على الإقطاعيين في القرى والأرياف ورفع مستوى الفلاحين اقتصادياً واجتماعياً.

تضمن البحث ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، تطرق المبحث الأوّل الى الإصلاح الزراعي في الريف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وصدور قانون الإصلاح الزراعي

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي أنهى سيطرة الإقطاعي على الفلاحين في الريف، إلا أن قانون الإصلاح الزراعي واجه عدّة مشكلات تطرق الباحث فيها، فيما كرس المبحث الثاني لدراسة مشكلات قانون الإصلاح الزراعي إبان تطبيقه، إلا أن القانون لم يطبق بشكل صحيح، بسبب كثرة التعديلات التي أجريت عليه، فضلاً عن عدم اهتمامه بالفلاح وتطور حياته الاقتصادية، واستعرض المبحث الثالث نشاط الجمعيات الفلاحية وأثرها خلال تلك الحقبة. على الرغم من أن الجمعيات لم تحقق للفلاح العراقي أي اهتمام مطلوب، إلا أنها ظهرت فيها خلافات بين أعضائها حول تأسيس الجمعيات، ممّا فشلت في حل مشكلات الفلاحين في الريف.

استند البحث على عدة مصادر ذات العلاقة بموضوع البحث جاءت في مقدمتها ملفات وزارة الداخلية غير المنشورة (دار الكتب الوثائق بغداد)، مثلما لا يغفل أهمية المصادر ومن بينها بعض الكتب مثل عبد الصاحب العلوان "دراسات في الإصلاح الزراعي"، وعبد الوهاب مطر الداهري "اقتصاديات الإصلاح الزراعي في العراق". بينما أشارت الصحف والمجلات وعدتها رافداً مهماً من روافد موضوع البحث، وكذلك هناك عدّة مصادر مثل كتاب خليل ابراهيم خليل ومهدي محمد الأزري "تاريخ أحكام الأراضي في العراق" و كتاب طلعت الشيباني "واقع الملكية الزراعية في العراق".

المبحث الأول: معوقات الإصلاح الزراعي في الريف بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

انبثقت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وأيدتها الحشود الشعبية التي طمحت إلى إجراء إصلاحات في مجالات الحياة، ولاسيماً المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ففي المجال الأخير أصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، ليكون الحجر الأساسي في مشروع إنهاء الإقطاع في الريف^(١)، بعد أن عانى الفلاح من سيطرة بعض المتنفذين والمتنفعين (ملاكين الاراضي) على حساب المزارعين وشقائهم^(٢).

صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ في مساء يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨ بعد دراسة للخطوط العامة للإصلاح الزراعي والذي عدّها رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم نهاية للإقطاع إذا ما طبق بالشكل الدقيق^(٣). وعُدّ الإصلاح الزراعي مجموعة من الإجراءات التشريعية والتطبيقية، التي تقوم بها السلطات بقصد أحداث تغيرات في حقوق التصرف في الأراضي الزراعية وتحسين طرق استغلالها^(٤)، بمعنى أن الإصلاح الزراعي كان يهدف إلى

حل مشكلتين أصابتا التوزيع والإنتاج مثل توزيع الأراضي على الفلاحين، وتحسين الإنتاج الزراعي، وبالتالي رفع مستوى الفلاحين في الريف اقتصاديًا واجتماعيًا ليصبحوا مالكين للأرض في نطاق الحد الأدنى، وحصول المالكين الجدد على مساعدة الحكومة ومعونتها^(٥).

باشرت الحكومة العراقية بإيجاد الحلول اللازمة لمشكلة الإقطاع من خلال توزيع الأراضي على الفلاحين لكنها لم تحل المشكلة، والاستناد إلى بعض الأسس في الدستور العراقي المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨^(٦)، الذي أكد في مادته الرابعة عشرة أن الملكية تحدد وتنظم بقانون، وتبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب المواد النافذة، إلى حين إصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها ومعالجة مشكلاتهم مع الإقطاعيين^(٧).

نشر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ تموز ١٩٥٨، الذي تضمن إلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية عام ١٩١٨ وبموجبه تتولى هيئة مؤلفة من محكمين برئاسة الموظف الإداري للنظر في النزاعات المدنية العشائرية، وكان هؤلاء من أفراد العشائر وشيوخها الموالين للاحتلال البريطاني، والذين أصبحوا فيما بعد أصحاب الأراضي ومن المرتبطين بهم، ويصدرون أحكامهم وقراراتهم طبقاً للاعراف العشائرية، وهذا النظام يضع الفلاحين في الريف في قبضة السلطات الادارية واجهزة القمع المرتبطة بها. أما الهدف من القانون: تدعيم أصحاب الأراضي من رؤساء العشائر وشيوخها المرتبطين بالاستعمار. تعزيز نفوذهم الأدبي في نفوس أفراد العشائر.

ترسيخ المجتمع العشائري والعلاقات العشائرية في محاولة لإيقاف وعرقلة التطور الحضاري عن طريق إبقاء الريف العراقي في حالة تخلف فكري وانشغاله بالمنازعات والخصومات العشائرية.

وذلك استناداً إلى ما نصت عليه المادة التاسعة من الدستور المؤقت التي جاء فيها: "إنّ المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة"^(٨)، إذ نشرت جريدة الجمهورية عددها في ٢٩ تموز ١٩٥٨ زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية^(٩)، عبدالسلام محمد عارف^(١٠)، إلى مدينة الكوت ومناطقها الريفية، وبين في حديثه إلى بعض الجماهير الفلاحية، أن الثورة جادة في وضع حد للإقطاع في الريف وذكر: "لا إقطاع بعد اليوم لا غني ولا فقير ولا أحمر ولا أبيض ولا أسود ولا استعباد نحن منكم وفي خدمتكم"^(١١)، وكرر الكلمات ذاتها في مدينة الديوانية وقرأها التي زارها في ١٤ آب ١٩٥٨

بقوله: "لا إقطاع بعد اليوم، ولا قصور ولا إقطاعات ولا حاشيات"، لكنه لم يقض على جميع الإقطاعيين، لقد كانت كلماته صدى جيداً في نفوس الفلاحين في القرى والأرياف وأطراف المدن^(١٢).

أصدر وزير الزراعة هديب الحاج حمود^(١٣)، في بداية آب ١٩٥٨ بياناً منح بموجبه الفلاح نصف الحاصل الذي يحصل عليه من الأراضي الزراعية الذي يستحق فيها أكثر من ذلك بسبب جهده في الإنتاج المحلي، وقد ألقى وزير الزراعة في ١١ آب ١٩٥٨ كلمة أمام مجموعة من الفلاحين شدد فيها على أن تطبيق مبدأ المناصفة في الحاصل بين الملاك والفلاح ولاسيماً في المناطق الريفية، في محاولة لحل المشكلة بين الطرفين على حد سواء^(١٤)، فضلاً عن ذلك شكلت لجنة لمعالجة مشكلة الفلاحين على أثر قانون الإصلاح الزراعي بموجب أمر وزاري في ٢ آب ١٩٥٨ برئاسة وزير الزراعة هديب الحاج حمود وعضوية بعض الشخصيات منها طلعت الشيباني^(١٥)، وعبدالرزاق الظاهر^(١٦)، لمعالجة مشكلات الفلاحين في القرى والأرياف وإنهاء الإقطاع^(١٧).

نشرت الصحيفة العراقية خطاب وزير الزراعة الذي بين فيه الأسباب الموجبة لأهداف القانون مؤكداً حقيقة الثورة وتطلعاتها تجاه تسلط الإقطاعي على الفلاح وعلاقته الإنتاجية الغير جيدة ضد الفلاحين في المناطق الريفية^(١٨)، فضلاً عن ذلك كان هدف الإصلاح الزراعي في الريف هو القضاء على الإقطاعيين، وإزالة النفوذ السياسي الذي تمتع به الإقطاعيون نتيجة امتلاكهم لمساحات واسعة من الأراضي^(١٩)، ومن جهتها سعت الحكومة لتحسين مستوى دخل المواطنين ومنهم الفلاحون من خلال التسليف وتوزيع الأراضي عليهم، وإتاحة الفرص الكافية لتحسين مستواهم الاجتماعي بصورة عامة، فضلاً عن زيادة الإنتاج الزراعي في الريف بحيث يسهم إسهاماً فعالاً في رفع الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني^(٢٠).

اشتمل قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ على أربعة أبواب، تضمن الباب الأول تحديد الحد الأعلى من الأراضي وتحديد التوزيع بحد أدنى، وقد نص على أن لا يجوز أن تزيد مساحة الأراضي التي تكون مملوكة لشخص واحد أو المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة^(٢١) على ألف دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة، وفي دونم للأراضي التي تروى بمياه الأمطار وتوزع على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد أدنى،

قدرت بـ(٣٠) دونماً من الأراضي التي تسقى سيحاً و(٦٠) دونماً من الأراضي التي تسقى ديماً، في حين تناول الباب الثاني الجمعيات التعاونية^(٢٢) في الريف، وتدعيم الفلاح من ناحية التسليف، وتوفير البذور الصالحة للزراعة، وإدخال الآلات الحديثة في القرى، أما الباب الثالث فقد تطرق للعلاقات الزراعية من خلال إلغاء جميع العلاقات الإقطاعية، وإيجاد علاقات زراعية جديدة على وفق ضوابط محدودة، والباب الرابع حقوق العامل الزراعي، من خلال تثبيت أجره، وتكوين نقابات للدفاع عن مصالحه، ولاسيماً الفلاح الفقير في المناطق الريفية^(٢٣).

جاء صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨ خطوة ايجابية في تحسين حالة الفلاح العراقي في الريف وجعله يمتلك أرضاً وتحريره من سيطرة الإقطاعي، ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه، وخلال مجرى تطبيق ذلك القانون أدخلت عليه تعديلات عدة واتخذت شكل القوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئة العليا للإصلاح الزراعي^(٢٤)، فلم يكن ذلك القانون خالياً من السلبيات التي شكلت عائقاً أمام الاستفادة من فقراته، ومنها الحد الأعلى للملكية، إذ أبقى سيطرة الإقطاعي على مساحة قليلة من الأراضي الصالحة للزراعة^(٢٥)، فضلاً عن حق احتفاظ الإقطاعي بالأرض الخصبة والقريبة من مصادر المياه، تلك الأراضي التي كلفته أثماً باهظة بغية إيصال المياه إليها، كل ذلك أدى بدوره إلى تعثر حركة الإصلاح الزراعي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف العراقي^(٢٦). يعني أن هذا القانون لم يفيد الفلاح الفقير، لان الإقطاعي حصل على الأراضي الخصبة والقريبة من المياه.

أعلنت جريدة البلاد في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨ عن نهاية الإقطاع، وإصلاح حالة الفلاح في الريف عن طريق توزيع الأراضي لهم ليصبحوا مالكين لها، وأعلن عبدالكريم قاسم عن تأسيس جمعيات تعاونية التي يحصل أبنائهم على سلف زراعية، من خلالها لتجهيز الفلاحين بالبذور والأسمدة الكيماوية والماشية والمضخات والآلات الزراعية، وكل ما يلزم الفلاح الريفي لحل المشكلات الزراعية^(٢٧)، والتي صاحبته حالات الفوضى، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفقدان التخطيط العلمي السليم المدرس في مشاريع الإصلاح الزراعي، فضلاً عن الأمور التي أدت إلى أرباك العلاقات الزراعية، وظهور الفوضى في الريف وسوء توجيه الفلاحين وانصرافهم عن مزارعهم وهجرة بعض الملاكين الأراضي وقسم

من الفلاحين الذين جرد من الريف إلى المدن، الأمر الذي أثر تأثيراً سيئاً على استغلال الأرض التي أهملت زراعتها وانخفض مستوى إنتاجها^(٢٨).

أفرز الإصلاح الزراعي في الريف مشكلات كثيرة، منها مشكلة العلاقة بين الفلاحين والملاكين وما ترتب عليها من ظهور منازعات كثيرة في الريف العراقي، فأمر إبراهيم كبة بتشكيل هيئة تحقيق في تلك المنازعات والشكاوى واجبها لحل المنازعات، فضلاً عن ذلك كله إنه وضع خطة جديدة للاستيلاء، تضمنت إلغاء الاستيلاء الفوري، كما دعت لجان الاستيلاء التي كان عددها قد بلغ ثلاثين لجنة إلى ان يكون عملها مبنياً على الأرجحيات، أي تبدأ عملية الاستيلاء بالملكيات الكبرى ومن ثم الأصغر فالأصغر في بعض المناطق الريفية^(٢٩)، وأوضح إبراهيم كبة إلى الهيئة العليا للإصلاح الزراعي في وزارة الإصلاح الزراعي في ١٢ آب ١٩٥٨ العديد من المشكلات الزراعية، وأثيرت شكاوى ضد موظفي الإصلاح الزراعي ولجانه، إذ اتهمت الوزارة بأنها وراء قلة المحاصيل الزراعية والفوضى والاضطراب الزراعي على الفلاح المظلوم، وعلى الرغم من اهتمام إبراهيم كبة بتلك المشكلات اهتماماً كبيراً ولاسيماً شكاوى الفلاحين، إلا أنه كان يركز على مديري الإصلاح الزراعي في الأولوية في أثناء اجتماعاته معهم على ضرورة القيام بواجباتهم والتحقيق في تلك الشكاوى، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين مثلاً أخذ أراضيهم التي يمتلكونها، وأشار إلى أن التحقيقات دلت على أن الشكاوى مفتعلة وغير صحيحة وأن مصدرها الإقطاعيون، ومحاولة شل الجهاز الإصلاحي الزراعي في الريف وإعاقة أدائه^(٣٠)، ومن المشكلات التي واجهته هي محاولة التشهير بسياسة وزارة الإصلاح الزراعي، وإطلاق الأكاذيب والافتراءات ضدها لكن الدولة حاولت التخلص من الإقطاعيين المتنفذين، وأخيراً التشهير بموضوع الإنتاج الزراعي وتحمل الوزارة مسؤولية انخفاضه^(٣١)، وأكد كبة على أن جهاز الإصلاح كان منذ البداية يواجه عيوباً ونواقص بسبب التناقضات في الوضع السياسي وانعكاساتها في أجهزة الدولة^(٣٢). فضلاً عن وجود ناس ذو خبرة قليلة والصراعات الموجودة داخل المؤسسة الزراعية التي لم تحقق العمل الزراعي.

أجرى مجلس الوزراء في ١٣ تموز ١٩٥٩ تعديلاً وزارياً، أصبح فيه إبراهيم كبة^(٣٣) وزير للإصلاح الزراعي في الوقت الذي آستبشر فيه البعض ما وعدوا مسألة استيزاره خطوة إصلاحية اجتماعية واقتصادية قامت بها الثورة، ومن ناحيته وجه إبراهيم كبة من خلال

قانون الإصلاح الزراعي نهاية لحد العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، وأنه كفيل في رعاية مصالح المنتجين الحقيقيين الفلاحين ومعالجة مشكلاتهم الاقتصادية في المناطق الريفية^(٣٤)، فضلاً عن ذلك كان تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ذو أهمية كبيرة وذات جوانب مهمة، منها الجانب الإعلامي والفكري، إذ عقد يوم ٢ آب ١٩٥٩ مؤتمراً صحفياً، استعرض فيه مجموعة من الحقائق الأساسية والفكرية، أهمها القضاء على النظام الإقطاعي بوصفه نظاماً اجتماعياً، وقام بحماية الطبقة المتوسطة من الفلاحين المنتجين الزراعيين في الريف^(٣٥).

بدأت عملية تطبيق القانون في المدة من ٢٣ آب ١٩٥٩ ولغاية ١٦ أيار ١٩٦٠، إذ لاحظ بروز عناية في توزيع الأراضي على الفلاحين في الريف، وقيام المديرية التوزيع بذلك الواجب وتحل محل مديرية التخطيط العامة التي تقوم بتوزيع الأراضي على الفلاح، التي تم تقليصها إلى قسم يلحق بمديرية الديوان العامة، على الرغم من ذلك أنشأت هيئة تميز للإصلاح الزراعي في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠ بمقتضى القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٠، فإن تلك الهيئة اهتمت بمسألة أراضي الملاكين وشيوخ العشائر وتجديدها، فضلاً عن توزيع الأراضي مثلاً وفق تطبيق القانون على الفلاحين في القرى والأرياف^(٣٦).

أصدرت الهيئة العليا في ٣ تشرين الثاني ١٩٦١ العديد من قرارات ومنها الاستيلاء على الأراضي الزراعية في الكثير من المناطق الريفية^(٣٧)، فضلاً عن ذلك صدر قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢، الذي نص على تمليك كل من السركال أو صاحب المضخة المساحة التي تحت تصرفه، على أن لا تتجاوز (١٥) دونماً في الأراضي السيحية، و (٣٠) دونماً في الأراضي الديمية، و (٥٠) دونماً من البساتين أو أراضي الشلب^(٣٨).

سعت وزارة الإصلاح الزراعي لعقد مؤتمر في كانون الثاني من عام ١٩٦٣ وذلك لبحث مشكلات الإصلاح الزراعي ووضع الحلول المناسبة، وكان من المقرر اشتراك مدراء الدوائر وأعضاء اللجان الاستشارية في الإصلاح الزراعي، فضلاً عن المتخصصون وأساتذة الجامعات لبحث ودراسة مشكلات الاستيلاء والتوزيع، والجوانب الفنية المهمة، ومساهمة الفلاح في أعمال التنمية، فضلاً عن التنمية الاقتصادية ونواقص قانون الإصلاح الزراعي، إلا أن ذلك لم يحقق بسبب الأوضاع السياسية ومشكلات السلطة المحلية في الألوية العراقية^(٣٩).

المبحث الثاني

مشكلات قانون الإصلاح الزراعي إبان تطبيقه:

واجه قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ عند تطبيقه مشكلات عديدة ذلك لعدة أسباب، منها عدم التخطيط الدقيق المسبق قبل البدء في عملية الإصلاح، وعدم توافر الملاكات الفنية القادرة على تنفيذ تلك العملية بصورة دقيقة وكفاءة وبشكل يحقق الأهداف المنشودة من الإصلاح الزراعي، فضلاً عن المشكلات الناتجة عن الوضع السياسي العام، وانعكاس ذلك في المقاومة من بعض المتنفذين الملاكين وبعض أجهزة الدولة لتطبيق الإصلاح الزراعي، فضلاً عن فقدان العمل الضروري لكل تغيير اجتماعي واقتصادي، الأمر الذي سهل استغلال الإقطاعيين الكبار لتلك الأوضاع والالتفاف على تطبيق القانون وتوجيه سياسة الإصلاح الزراعي لخدمة أهدافهم^(٤٠).

ظلت مشكلة الأراضي في العراق من المشكلات المتراكمة التي أثرت تأثيراً سلبياً في تطور البلاد اجتماعياً واقتصادياً، ولما كانت تلك المشكلة قد دخلت مرحلة جديدة بعد انتهاء الحكم الملكي في العراق عام ١٩٥٨، إذ أنها استثمرت خلق قوة (اجتماعية-سياسية)، سعت لمعالجة المشكلة عن طريق الإصلاح الزراعي ووسيلة مهمة لتأكيد الدور السياسي والاجتماعي للقوى السياسية، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى القيام بمشاريع (مشروع المسيب الكبير ومشروع الوحدة والشحيمة وغيرها) الإصلاح الزراعي باهظة التكاليف، ووزعت أراضي على المستثمرين ممن وصفوا بأنهم من أبناء العشائر أو من ذوي الدخل المحدود، غير أن تلك السياسة سارت ببطء شديد وذلك بسبب عدم تبني الحكومة لها لمساندة النظام والفلاحين في الريف^(٤١). وتمكنت حكومة عبدالكريم قاسم التي استقادت من القانون في تثبيت مركزها وشعبيتها من إيجاد خطوات محدودة في مجال الإصلاح الزراعي الحقيقي، في حين تراكت خلال أربع سنوات من مراحل تطبيق القانون مشكلات معقدة، شملت كل جوانب عملية الإصلاح الزراعي (الاستيلاء والتوزيع والإدارة المؤقتة) بها، واتسعت أبعادها السلبية نحو أجهزة الإدارة والفنية، ورافق ذلك فوضى عامة في الريف وتدهور ملحوظ للقطاع الزراعي^(٤٢). ومن أهم تلك الصعوبات والمشاكل هي:

١. مشكلة الاستيلاء:

حددت الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ضمن قانون الإصلاح الزراعي ولمدة من ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ إلى كانون الأول ١٩٦٣ ب (٦٣٣٢٤٣٣) دونماً، في حين بلغت الأرض التي تم التصديق عليها والتي انتهت معاملاتها القانونية ب (١١٦٤٢٧) دونماً الأمر الذي عكس عدد من الصعوبات بسبب عدم التخطيط التي وقفت في طريق تطبيق القانون على الأراضي ولاسيماً في المناطق الريفية^(٤٣).

عدت مرحلة الاستيلاء من المراحل المهمة، التي تعني تفتيت الملكيات الكبيرة، تمهيداً لتوزيعها إلى ملكيات صغيرة للفلاحين، وذلك بالاستيلاء على ما زاد عن الحد الأعلى المقرر من أراضي الأشخاص المشمولين بأحكام قانون الإصلاح الزراعي في مادته الأولى، التي نصت على: "أن لا تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو مفوضة بالطابو لمدة عام أو ممنوحة بالزمة عن (١٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى سيقاً أو بالواسطة و (٢٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى ديماً"^(٤٤). وفي الوقت نفسه واجه قانون الإصلاح الزراعي عند تطبيقه عدّة مشكلات منها:

١. إتباع الاستيلاء السريع دون النظر إلى توفر إمكانيات إدارته وتوزيعه، للمحافظة على مستوى الإنتاج فيها، إذ تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي دون النظر إلى مصيرها، فقسم منها غير متعاقد عليه وغير موزع، أي أنها تركت من غير استغلال^(٤٥).

٢. عدم إكمال تسوية الأراضي، فإنّ عملية الاستيلاء تتوقف على أعمال التسوية والمساحة، ولا يمكن القيام بالاستيلاء ما لم يتم مسح الأرض وتسويتها بصورة نهائية، وتثبيت القطع من قبل لجان التسوية.

٣. عمليات الاستبدال التي تستغرق وقتاً طويلاً، والتي تحدث بعد صدور قرارات الاستيلاء، وذلك مما أدى إلى تأخير عملية التعاقد والتوزيع.

٤. مشكلة المضخات المستولى عليها في وزارة الإصلاح الزراعي ويجب أعادتها إلى الفلاحين^(٤٦).

ظهرت مشكلة أخرى هي عدم إعطاء المالكين المستولى على أراضيهم سنداً بالأراضي بسبب عدم استطاعة الملاك الخاضعين للاستيلاء التصرف بالأراضي إلا بعد أن تكتسب الدرجة القطعية، فضلاً عن مشكلة التأخير في استغلال الأراضي، فكان اكتساب قرار الدرجة القطعية ربما يطول لوجود اعتراض على مساحة جزئية بسيطة من الأرض المستولى

عليها، أو ربما كان الاعتراض على بعض الآلات الزراعية الموجودة على الأرض والتي في الحقيقة لا علاقة لها إطلاقاً بالأرض الملاك^(٤٧)، على أن مساعدة المالكين في استغلال الأراضي وتسهيل مهمتها، أدى إلى استغلال آلاف الدونمات، والمساحات الشاسعة إذا أحسن استغلالها من قبل الفلاح سيرفع من مستواه الاقتصادي ويساهم في دعم الثروة الوطنية^(٤٨).

قررت وزارة الإصلاح الزراعي التي كان يديرها هديب الحاج حمود استحصال الإقرارات من (٣٢٤٨) ملاكاً، فضلاً عن أن عدداً غير قليل منهم قدم إقراراً بأراضيهم التي نقل عن الحد الأعلى الذي يسمح به القانون، وأولئك المقرون (هم المالكون الذين أعلنت الحكومة خضوع أراضيهم للاستيلاء وبموافقتهم) يتوزعون كما يأتي: (٤٠٤) مقراً في الموصل، (١٠١) مقراً في السليمانية، و (٢٤٥) مقراً في كركوك، و (٣٣٨) مقراً في الكوت، و (٤٨) مقراً في كربلاء، و (٣٩٩) مقراً في الديوانية، و (٢٢٣) مقراً في الحلة، و (١٨١) مقراً في أربيل، و (٣١) مقراً في ديالى، و (٣٤) مقراً في العمارة، و (١١٧) مقراً في البصرة، و (٥٦٩) مقراً في الناصرية^(٤٩). مما ولد لدى بعض الفلاحين في الريف مشكلات كثيرة تسببت في تعقيد عملية الاستيلاء، فضلاً عن ضعف جهاز الاستيلاء بسبب قلة الفنيين من مساحين ومهندسين وعدم وجود خرائط منظمة للأراضي^(٥٠).

جرت أول عملية استيلاء على الأراضي الخاضعة للقانون استناداً إلى قرار الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بجلستها المنعقدة في ٢ كانون الأول ١٩٥٨، وتضمنت إخضاع (٢٠) شخصاً من كبار الملاكين في الألوية العراقية منها بغداد والكوت والسليمانية^(٥١)، مثلما أعلن في الجريدة الرسمية أسماء أعضاء لجان الاستيلاء في الألوية والأقضية والقرى، إذ تألفت من رئيس وهو موظف في الإصلاح الزراعي، وعضواً إدارياً (مدير الناحية أو القائم مقام كل في منطقته)، وعضو أهلي يختاره رئيس اللجنة ممن لهم خبرة في الزراعة من أهالي المنطقة، وعضو مساح يرافق اللجنة، وكذلك تختار اللجنة في كل مقاطعة تقوم بكشفها أحد الفلاحين من أهالي تلك المقاطعة للاستعانة في خبرته المحلية، وكما تستعين اللجنة بخبير ميكانيكي إذ تتطلب الأمر الاستيلاء على مضخات والآلات زراعية أو بمهندس مدني إذا تطلب الأمر الاستيلاء على مبان^(٥٢)، إذ باشرت أول لجنة استيلاء عملها في لواء الكوت في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨ لمعالجة مشكلات الأراضي بين الفلاحين والمالكين لكن المشكلة لم تحل بسبب تسلط الاقطاعيين على أراضي الفلاحين^(٥٣).

أعربت الحكومة في ٢ كانون الثاني ١٩٥٩ عن عنايتها بحل مشكلة الاستيلاء، مثلما أوضحت خطورة عملية الاستيلاء السريع التي تؤدي إلى عدم العناية بالأراضي وتركها دون زراعة لعدم اكتمال إجراءات التوزيع، وتحدث إبراهيم كبة مع الملاكين عن خطة جديدة للاستيلاء، تضمن إلغاء برنامج الاستيلاء الفوري (الاستيلاء السريع)، الذي أقرته الهيئة العليا للإصلاح الزراعي سابقاً وأعمال إجراءاته وتصحيح الأخطار والسلبيات لمشكلة الاستيلاء^(٥٤)، على أن عدد المشتغلين بالزراعة في أنحاء العراق كافة من سكان القرى والأرياف والعشائر قُدِّرَت بـ(٤٦٧٠٠٠٠) نسمة^(٥٥)، واتخذت الهيئة العليا بجلستها المنعقدة في ٥ أيار ١٩٥٩ قراراً تضمن كيفية إجراء عملية الاستيلاء، وأهم ما جاء في القرار هو الاستيلاء الفعلي على الأرض، وذلك بتعيين المساحة التي يحتفظ بها صاحب الأرض، ورفع يده عن بقية الأراضي التي يمتلكها، فضلاً عن الاستمرار بعملية الاستيلاء في بعض الأولوية العراقية ولاسيماً في القرى، وكان إجراء قرار الاستيلاء الفعلي مؤقتاً اقتضته طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في الريف بين أصحاب الأراضي والفلاحين، لذا فقد حل الإصلاح الزراعي محل صاحب الأرض وأخذ يديرها بصورة مؤقتة حيثما يتم إعدادها لغرض توزيعها على الفلاحين^(٥٦). أتضح من ذلك أن قانون الإصلاح الزراعي فشل في تطبيقه بسبب كثرة التعديلات التي أفقدت أهميته في بعض المستويات لأسباب عديدة، منها عدم وجود ثقافة زراعية لدى أبناء الريف العراقي، ومعرفتهم بعناية القوانين الزراعية الصادرة بحق الفلاحين من خلال فهم تلك القوانين واستيعابهم، وعلى الرغم من أن القانون رفع حصة الفلاحين منذ تطبيقه عام ١٩٥٨، إلا أنه لم يغير من وضع الفلاح تغييراً جوهرياً بسبب العشائرية والقبلية الغالبة على الفرد الريفي.

المبحث الثالث

قانون الجمعيات الفلاحية رقم (٧٨) لسنة ١٩٥٩ وخلاف أعضاء الجمعيات الريفية:

الجمعية الفلاحية منظمة مهنية تؤلف من إعداد الفلاحين والفلاحات طبقاً لإحكام ذلك القانون، هدفه العمل على تحسين مستوى الفلاحين في الريف، وتنظيم جهودهم، لتحسين ما يتعلق بالزراعة والإنتاج الزراعي، والعمل على حل مشكلات الفلاحين^(٥٧)، أمّا الجمعيات التعاونية فهي منظمة مهنية تضم ممثلين عن اتحاد الجمعيات الفلاحية، مهمتها تنسيق أعمال الاتحادات والجمعيات والإشراف على فعاليتها، وتأمين كل ما يؤدي إلى توثيق

التعاون بين تلك المنظمات ورفع مستواها ومعالجة المشكلات بين الفلاحين داخل الجمعية^(٥٨).

عقد في ١٥ نيسان ١٩٥٩ مؤتمر في بغداد برئاسة عبد الكريم قاسم^(٥٩)، حضرته وفود فلاحية من مناطق مختلفة في العراق ولاسيما من المناطق الريفية، وأقرت أعمال المؤتمر عن تشكيل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية لحل مشكلة الفلاح، فضلاً عن صدور قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية رقم (٧٨) في ٩ أيار ١٩٥٩ الذي أجاز من وزارة الداخلية في ٢١ أيار ١٩٥٩^(٦٠)، والتي حددت فيها الأسباب الموجبة حول تنظيم شؤون الفلاحين من الناحية المهنية ورفع مستوى الإنتاج الزراعي في القرى والأرياف^(٦١).

سرعان ما دب الخلاف بين أعضاء الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بسبب طبيعة العمل وتأسيسها وتركيب الهيئة المؤسسة من عناصر شيوعية ووطنية ديمقراطية وديمقراطية كردية (بارتية)، فقد حصل خلاف شديد حول الجمعيات التي تقرر إجازتها، فأدى ذلك إلى حدوث شجار بين وفود من الفلاحين والشيوعيين أمام وزارة الدفاع وتحت سمع عبد الكريم قاسم وبصره^(٦٢)، مما استدعى تدخلاً حكومياً لتسوية الخلافات بين الأطراف فحصل الأمر بموافقة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية على قبول بعض الطلبات المقدمة لتأسيس جمعيات فلاحية جديدة في القرى^(٦٣)، واستمرت الخلافات داخل أعضاء الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بين عدد من الأعضاء من جهة ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية كاظم فرهود^(٦٤) من جهة أخرى، واتهموه بالمرأوة والتضليل، مما أدى إلى انشقاقهم عن الهيئة المؤسسة، وجعلوا أنفسهم هيئة تأسيسية جديدة^(٦٥)، ولما اشتدت المعارضة والاحتجاجات ضد تلك القيادة، صدر القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٥٩ معدلاً لقانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية السابق، الذي نص على ضرورة أن يثبت الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في طلب تأسيس المقدم له خلال (٣٠) يوماً، وإلا فتعدّ الجمعية مجازة بحكم القانون^(٦٦).

اضطرت الحكومة إلى إلغاء قانون السابق وإصدار قانون جديد للجمعيات الفلاحية رقم (١٣٩) في ٦ أيلول ١٩٥٩^(٦٧)، الذي ربط الجمعيات الفلاحية بالسلطات الإدارية، كما انتهزت الجمعيات الفلاحية المؤيدة للقانون الجديد مناسبة خروج عبد الكريم قاسم من المستشفى بعد شفائه من أصابته أثر محاولة اغتيال التي تعرض لها في ٧ تشرين الأول

١٩٥٩، فانتظم الفلاحون في مسيرة كبيرة صباح يوم ١٨ كانون الأول ١٩٥٩ بتوجيه وإشراف قياديين من الحزب الوطني الديمقراطي مثلاً عبد الفتاح إبراهيم وآخرون^(٦٨)، للاعتراف عن تأييدهم للقانون الجديد للجمعيات الفلاحية، ولإظهار رفض الفلاحين لسيطرة الشيوعيين على الجمعيات الفلاحية^(٦٩)، واصل اتحاد الجمعيات الفلاحية العام جهوده، في تشجيع الفلاحين المهاجرين من أراضيهم، للعودة إلى القرى التي كانوا يسكنوها^(٧٠)، وبأشر خلال النصف الأول من عام ١٩٦٠ بإجازة الجمعيات الفلاحية الجديدة بوساطة متصرفي الألوية، وجرت الانتخابات لفروع الاتحادات في الألوية بعد الانشقاق الذي حدث في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي، إذ تم تحديد يوم ٩ تشرين الأول عام ١٩٦٠ موعداً لإجراء انتخابات لاتحاد العام للجمعيات الفلاحية^(٧١)، وفازت القائمة الفلاحية التي كان على رأسها عراك الزكم^(٧٢)، والتي تمثل الحزب الوطني التقدمي على قائمة الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك بأغلبية (٨٨) صوتاً للقائمة الأولى مقابل (٥٩) صوتاً للقائمة الثانية، كما تم انتخاب عراك الزكم رئيساً للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية^(٧٣).

الخاتمة

إنّ الإصلاح الزراعي في الريف واجه مشكلات عدّة بسبب تصادمهم مع الإقطاعيين الذين كانوا مسيطرين على الفلاحين وعوائلهم لكي يخدموا الإقطاعي، مما جاءه قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ لرفع الظلم عن الفلاحين من نير الإقطاعيين وتحسين مستواهم المعاشي بتوزيع بعض الأراضي الزراعية لكي يزرعوا فيها ويكدحوا من أجلها.

ظهرت في المناطق الريفية مشكلات اقتصادية عدّة منها الاستيلاء والتوزيع والإدارة المؤقتة، لذلك بدأت الحكومة في أول محاولة جادة لإنهاء سيطرة الإقطاعيين وكبار الملاكين على الأراضي الزراعية في الريف، وتوزيع مساحات كبيرة من الأراضي للفلاحين بهدف استثمارها والإفادة من خبراتها في حل مشكلاتهم، فضلاً عن حدوث خلاف بين الفلاحين والمالكين الأراضي بسبب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي كان في صالح الفلاحين، لكن القانون فشل في تطبيقه بسبب التعديلات الكثيرة التي أجريت عليه، فضلاً عن ظهور الجمعيات الفلاحية في حل مشكلات الفلاحين في القرى مما أدى خلاف بين أعضائهم.

Abstract

Economic Problems and its Impact on Applying Agricultural Reform Law and Farmers Association Law

Keyword: agricultural reform, economic, agricultural association
A research extracted from a thesis

Supervisor
Asst.Prof. Abidul- Rahman Idris
saleh.

M.A Student
Hussein Ali Hussein

College of Education for Human
Sciences
University of Diyala

In the rural areas, the farmers suffer from many economic and social problems in addition to the controlling of tax farmers. So, the agricultural reform law number (30) in (1958) to lift injustice from farmers and to improve their level of living. But this law did not achieve its aim for the farmers and it fails to be applied because it suffers from many modifications and problems that make it lose its importance. In addition, this law distributed some agricultural lands to the farmers to raise their economic level and treating the problem of lacking the agricultural productions in villages and rural areas though there are many obstacles that face this aim.

An argument assumed to be done between the members of the agricultural association in rural areas because this law did not improve farmers' level socially and economically. This made an argument between the delegation of farmers and the communists which led to the cancellation of all farmers' associations in villages and rural areas.

الهوامش والمصادر

- (١) صلاح عبد الوهاب، "من اجل الإصلاح الزراعي"، " الزراعة العراقية " (مجلة)، بغداد، ج٦، مج ١٤، حزيران وتموز ١٩٥٩، ص ٨ - ١٠.
- (٢) هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، ط١، مطبعة الأديب، دمشق، ١٩٦٤، ص ٤٩.
- (٣) "الجمهورية" (الجريدة)، بغداد، العدد ١، ٦٤ تشرين الأول ١٩٥٨.
- (٤) سعدون حمادي، نحو إصلاح زراعي اشتراكي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٣.
- (٥) عبد الصاحب العلوان، دراسات في الإصلاح الزراعي، ط١، دار الحرية، بغداد، ١٩٦١، ص ١٣-١٤.
- (٦) "الوقائع العراقية" (جريدة)، بغداد، العدد ١، ٢٤ تموز ١٩٥٨.
- (٧) "الوقائع العراقية"، العدد ٢، ٢٨ تموز ١٩٥٨؛ "الأخبار" (جريدة)، بغداد، العدد ٥٠١٢، ٣١ تموز ١٩٥٨؛ "الحرية" (جريدة)، بغداد، العدد ١٢٣٨، ٢٨ تموز ١٩٥٨.
- (٨) غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٧١.
- (٩) "الجمهورية"، العدد ٢٨، ٢٣ آب ١٩٥٨.

(١٠) عبد السلام محمد عارف: ولد في ٢١ آذار ١٩٢١ في بغداد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، أشتبك في حركة نيسان-مايس ١٩٤١، شارك في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عندما كان أمر للفوج الثالث لواء العشرين، عين نائباً للرئيس الوزراء ووزير الداخلية، وعين سفيراً للجمهورية العراقية في بون، وبعد ذلك حكم عليه بالإعدام في ٥ شباط ١٩٥٩ شنقاً حتى الموت اثر محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم لكن الحكم لم ينفذ وبقي في السجن حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وعين رئيساً للجمهورية بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، أستمر بالحكم حتى ١٣ نيسان ١٩٦٦، توفي أثر سقوط طائرته في لواء البصرة. للمزيد ينظر: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(١١) "الجمهورية"، العدد ٢٨، ٢٣ آب ١٩٥٨.

(١٢) "الزمان" (جريدة)، بغداد، العدد ٦٣٠١، ٢٨ آب ١٩٥٨؛ "الجمهورية"، العدد ٣١، ١٦ آب ١٩٥٨.

(١٣) هديب الحاج حمود بدن عبد الله: ولد في ٧ آب ١٩١٩ في قضاء الشامية، دخل الابتدائية عام ١٩٢٦، ثم دخل متوسطة النجف عام ١٩٣٤ وحصل على المرتبة الخامسة على العراق، فدخل الإعدادية المركزية عام ١٩٣٥، دخل كلية الحقوق عام ١٩٣٨، ثم أنضم إلى الحياة السياسية عام ١٩٤٦، رشحه للحزب في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٤ ممثلاً عن مدينة الشامية، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أسند اليه منصب وزير الزراعة في أول وزارة شكلت في العهد الجمهوري، ثم كلف بمهام وزارة التربية والتعليم (وكالة) في التعديل الوزاري عام ١٩٥٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

(١٤) "الزمان"، العدد ٦٣٠٢، ٢٩ آب ١٩٥٨.

(١٥) طلعت علي محمد عباس الشيباني: ولد في ١١ تشرين الثاني ١٩١٧ في قرية الهويدر قضاء بعقوبة، درس الدبلوم في الشريعة الإسلامية، ودبلوم في الاقتصاد السياسي، ودكتوراه في القانون من جامعة أنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١، عمل مدرساً في كلية الإدارة والاقتصاد من ٢٥ شباط ١٩٥٢ الى ٣٠ أيلول ١٩٥٩، وقد نقلت خدماته إلى وزارة الإعمار في ٤ تشرين الأول ١٩٥٣، وعمل مدير مكتب لغاية ٢٤ كانون الأول ١٩٥٣، ثم عين وزيراً للإعمار في ٩ شباط ١٩٥٩، وذلك بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٥) في ٧ شباط ١٩٥٩، ثم وزيراً للتخطيط في ٤ تموز ١٩٥٩، وفي عام ١٩٦٠ أستلم منصب وزير النفط وكالة، وفي ٨ شباط ١٩٦٣ تعرض إلى اعتقال اعتباراً من ١٠ شباط ١٩٦٣ وقد اطلق سراحه في ٨ نيسان ١٩٦٤، توفي في عام ١٩٩٢. للمزيد ينظر: نبيل عبد الواحد حسن التميمي، طلعت الشيباني ودوره في العراق ١٩١٧-١٩٩٢،

رسالة ماجستير، كلية التربية-جامعة ديالى، ٢٠١٥؛ "الأهالي"، العدد ٥٨، ٥ شباط ١٩٥٩؛ "الوقائع العراقية"، العدد ٧٧١، ١٨ شباط ١٩٦٣.

(١٦) عبد الرزاق الظاهر: ولد في بغداد عام ١٩٠٧، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد عام ١٩٣٢، درس العلوم الدينية، ثم دخل كلية الحقوق، عين بوظيفة ملاحظ لشعبة الحقوق بوزارة الاقتصاد والمواصلات، عمل سكرتير في وزارة العدل من ٨ آذار ١٩٣٧ - ٢٥ شباط ١٩٣٨، أصبح وزير للاقتصاد في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩، وكانت له حلول إيجابية وإصلاحات جذرية لما كان يعاني العراق من مشاكل عديدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريم مراد عاتي، "عبد الرزاق الظاهر سيرته وطروحاته في الميدان الاقتصادي في العراق حتى عام ١٩٦٣"، "الأستاذ" (مجلة)، العدد ٢٠٨، مج ١، ٢٠١٤، ص ٢٦٩ - ٢٩٩.

(١٧) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي الزراعية والإصلاح الزراعي في العراق (١٩٣٣-١٩٧٠)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٣١١.

(١٨) "الزمان"، العدد ٦٣٥٥، ١ تشرين الأول ١٩٥٨.

(١٩) عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، ط ١، دار الكشف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٧٠؛ "الجمهورية"، العدد ٦٤، ٢ تشرين الأول ١٩٥٨.

(٢٠) أحمد جمال الدين، "أهداف قانون الإصلاح الزراعي"، "الإصلاح الزراعي" (مجلة)، بغداد، العدد ٨، السنة الأولى، ١٩٦١، ص ٥.

(٢١) الأراضي الممنوحة باللزمة: لقد أشار قانون التسوية لسنة ١٩٣٢ الى أن جميع الأراضي الإمبريية باستثناء الأراضي التي تسجل بالطابو باحدى الطرق المذكورة أعلاه يول مصيرها الى من منحها باللزمة، وتمنح اللزمة الى صاحب المضخة الذي تسقى بمضخة الاراضي التي كانت مزرعة خلال (١٥) سنة سبقت نشر القانون إذ أن تقوض لمن يغرسها على أن لا يقل عدد الاشجار عن (٤٠) شجرة في الدونم الواحد، ويمكن اعتبار التغيير الذي ادخله هذا القانون، أهم تطور طرأ على حقوق الأراضي خلال عهد الانتداب. للمزيد من التفاصيل ينظر: الجمهورية العراقية، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات لتفسير الخاص بالإصلاح الزراعي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤ - ٥.

(٢٢) الجمعية التعاونية: وهي منظمة اقتصادية صدرت بموجب قانون الجمعيات التعاونية عام ١٩٤٤ وجرى بعض المحاولات لتأسيس جمعيات تعاونية في بغداد قام بها بعض المثقفين، وقد أسست فعلاً بعض الجمعيات في المناطق الريفية ولكنها فشلت بسبب انعدام الخبرة والتنظيم التعاوني وعدم وجود تشريع قانوني خاص بالتعاون بسبب عدم تطور الحركة التعاونية في العراق وإنما بقيت ضعيفة في القرى اي انها جمعية استهلاكية لتوفير حاجات يومية ولتأمين الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية - الديوان، رقم الملف ٢٥٥/٤٢٠٥٠، م/ مشاكل الاستيلاء على الأراضي، كتاب وزارة الداخلية ذي الرقم ٧٣٥٨ في

- ١٩٦٣/١/٩ إلى متصرفيات الألوية العراقية، و٣٣، ص٤٧؛ زينة شاكر سلمان الميالي، المصدر السابق، ص١٠٨.
- (٢٣) "الجمهورية"، العدد ٦٥، ٢ تشرين الأول ١٩٥٨؛ "اليقظة" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٩٨٠، ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨.
- (٢٤) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص٨٢.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص٨٣.
- (٢٦) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢١٤ - ٢١٥.
- (٢٧) "البلاد"، العدد ٥٣٢١، ١٧ تشرين الأول ١٩٥٨.
- (٢٨) "الاقتصاد الزراعي" (جريدة)، العدد ١٠٤، ١٦ آب ١٩٦٥.
- (٢٩) إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص٦٨؛ وزارة الزراعة، لطفي الدليمي وآخرون، مرحلة الاستيلاء في قانون الإصلاح الزراعي، بغداد، ١٩٥٩، ص ٥ - ١٣.
- (٣٠) "الأهالي"، العدد ٩٢٨، ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٩؛ إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص٩٥.
- (٣١) إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٩٦.
- (٣٢) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٣٤٠؛ إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٣٣) إبراهيم عطوف محمد جعفر كبة: ولد في عام ١٩١٩ في بغداد، درس الابتدائية والثانوية فيها، عمل أستاذًا في كلية الإدارة والاقتصاد، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أصبح وزيرًا للاقتصاد ثم أصبح أول وزير الإصلاح الزراعي في ١٣ تموز ١٩٥٩، ولكن بسبب إصراره على الإصلاح الاقتصادي دخل في معارضه مع الزعيم عبد الكريم قاسم، قد استقالة إلى الوزارة في ٢ شباط ١٩٦٠، ثم أحيل إلى المحكمة في ٤ شباط ١٩٦٤ بسبب انضمامه إلى جماعة حركة أنصار السلام في العراق وهي جمعية غير قانونية، وفي ١٣ نيسان ١٩٦٤ صدر قرار المحكمة بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥-٢٢؛ "الوقائع العراقية"، العدد ١٩٨، ٢٢ تموز ١٩٥٩.
- (٣٤) "اتحاد الشعب" (جريدة)، بغداد، العدد ٢١٣، ٢ تشرين الأول ١٩٥٩.
- (٣٥) إسراء طالب توفيق العاني، النخب الأكاديمية العراقية ودورها في النظام السياسي ١٩٥٨ - ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١٦٦.
- (٣٦) وزارة الإصلاح الزراعي، الإصلاح الزراعي في أعوامه الثلاثة، بغداد، ١٩٦٢، ص ١١ - ١٢؛ "الوقائع العراقية"، العدد ٢٨٩، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٠.
- (٣٧) "الوقائع العراقية"، العدد ٥٤٧، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١.
- (٣٨) السركال: كلمة فارسية الأصل، مركبة من كلمتين هما: السر، وتعني رئيس، وكار وتعني عمل، أي رئيس العمال، وما تزال مستعملة في المجال الزراعي في المناطق الريفية، بمعنى الشخص المسؤول عن

إدارة المزارع، والإشراف على أعمال الفلاحين فيها نيابة عن الشيخ أو مالك الأرض. للمزيد من التفاصيل ينظر: حنا بطاطو، العراق_ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، ط٢، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٢؛ سعد محمد علي حسين، لواء ديالى ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٩٠.

(٣٩) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية- الديوان، ٢٥٥/٤٢٠٥٠، م/ مؤتمر شعبي لمناقشة مشاكل الإصلاح الزراعي، كتاب وزارة الإصلاح الزراعي (الإدارة) ذي الرقم ١٠١٧٨ في ١٩٦٣/١/٩ إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء، و ١٩٤، ص ٢٧٩.

(٤٠) وزارة الزراعة، شرح قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٨٩- ٩١؛ غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٤١) عماد احمد الجواهري، " توجيه سياسة الإصلاح الزراعي في العراق "، " فكرية اقتصادية اجتماعية "، (مجلة)، العدد ٩، السنة ٢١، تموز - تشرين الأول ١٩٥٨، ص ٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤٣) سعدون حمادي، المصدر السابق، ص ٢٦- ٢٧.

(٤٤) للمزيد من التفاصيل عن مراحل الاستيلاء والأراضي المستولى عليها ينظر: " الوقائع العراقية " العدد ٤٤، ٣٠ أيلول ١٩٥٨.

(٤٥) عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الإصلاح الزراعي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٣٤؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٤١٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٤٧) عبد الوهاب مطر الداهري، اقتصاديات الإصلاح...، ص ٢٣٧.

(٤٨) عبد الصاحب العلوان وعبدالله عباوي، المدخل في الاقتصاد الزراعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، ص ٣٢٠.

(٤٩) الإصلاح الزراعي- الاستيلاء والتقدير، إعداد لجنة الاحتفالات بالذكرى الثانية لقانون الإصلاح الزراعي، ٣٠ أيلول ١٩٦٠، حصل الباحث على هذا المصدر من المكتبة كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ص ٦.

(٥٠) محمد حسين ابو العيس، الثورة الزراعية في العراق، ط١، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢١ - ٢٢.

(٥١) هؤلاء الملاكين هم الأشخاص المبينة أسمائهم للاستيلاء على ما تجاوز من أراضيهم الحد الأعلى المقرر بالمادة الأولى من القانون الإصلاح الزراعي وهم عبد الهادي الجبلي وورثة عجيل الياور الفرحان (عن ملكيتهم في بغداد) وورثة حسن السهيل وورثة حمدي الباجه جي وحكت سليمان وعبد النبي الدهوي هؤلاء في بغداد، ومحمد الحبيب النصيف الأمير وبلاسم محمد الياسين القصاب وورثة

نعيم سر كيس وعلي كمال عبد الرحمن وجبر الداود الهادي وصالح السعدون القصاب وفالح القصاب العطار وعبد الرضا البندر هؤلاء في الكوت، وشوكت احمد محمود الجاف وحسن علي محمود الجاف هؤلاء في السليمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: "الوقائع العراقية"، العدد ٨٩، ٧ كانون الأول ١٩٥٨؛ "الراي العام" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٥، ٩ كانون الأول ١٩٥٨.

(٥٢) الإصلاح الزراعي، الاستيلاء والتقدير...، ص ٧.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧-٨؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣-١٩٧٠)،...، ص ٣٣٢.

(٥٤) يهدف الاستيلاء السريع إلى رفع يد الملاك عن الأراضي التي تزيد عن الحد الأعلى المقرر له بموجب القانون وإدارتها بواسطة الإصلاح الزراعي ويقوموا بتوزيع الأراضي على الفلاحين في النواحي والأقضية التي توجد فيها أراضي كافية. للمزيد ينظر: "الوقائع العراقية"، العدد ١٦٩، ١٩ آذار ١٩٥٩؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣-١٩٧٠)،...، ص ٣٣١.

(٥٥) الإصلاح الزراعي، الاستيلاء والتقدير...، ص ٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٧) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية- الديوان، رقم الملف ١٥/٤٢٠٥٠، م/ قانون الجمعيات الفلاحية، كتاب وزارة الداخلية ذي الرقم ٢١٧ في ٩/٩/١٩٥٩ إلى متصرفيات الألوية العراقية، و ٤، ص ٩.

(٥٨) الفرق ما بين الجمعيات التعاونية والجمعيات الفلاحية واضح، فالواجب الرئيسي في الجمعيات التعاونية هو القيام بالخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الأعضاء أي إنها تعني الإنتاج والإدارة والاستهلاك بالدرجة الأولى، في حين أن واجبات الجمعيات الفلاحية العمل على رفع مستوى الفلاح الريفي من خلال تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، فضلاً عن قيامها بواجبات الجمعيات التعاونية في المنطقة التي لم يتم تشكيل جمعية تعاونية فيها، بمعنى ان عملية توزيع الأراضي وتمليكها للفلاحين يجب أن تسبق بتكوين الجمعية التعاونية وتقوم الجمعية الفلاحية بأعمال الجمعية التعاونية. للتفاصيل ينظر: "الوقائع العراقية"، العدد ٩، ٢٢٥ أيلول ١٩٥٩؛ "الأهالي"، العدد ٣٦٣، ١٧ شباط ١٩٦٠.

(٥٩) دعا المؤتمر باسم الآلاف من الفلاحين الاعتماد على الجمعيات الفلاحية في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وتمثيلها في جميع لجان الاستيلاء والتعاقد والتوزيع والاعتماد عليه في تأجير الأراضي الزراعية باعتباره وسيطاً بين الفلاحين والحكومة، وكما طالب أن يكون توزيع القروض والمساعدات بين الفلاحين عن طريق الجمعيات الفلاحية. للمزيد ينظر: "اتحاد الشعب"، العددان ٦٨ و ٦٩، ١٦ و ١٧ نيسان ١٩٥٩؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣-١٩٧٠)،...، ص ٣٦٦.

(٦٠) تألف الاتحاد كل من كاظم مزهر واحمد ملا قادر وبدر العبيدي ونايف الحسن وحמיד الياسري وحسن مصطفى ومحمد رشيد وعراك الزكم وجمال جلال وفارس رحيم وردام كيطان وخضير الصكر

- الفندي وعبد الحسين يوسف وفاهم فرهود وعبد الواحد كرم وفيصل مشهد وجاسم محمد ولطيف عبد وكاظم الجاسم وإبراهيم عباس وعابدين احمد وعبد الله الصالح. للمزيد ينظر: عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٣٦٧.
- (٦١) صادق مهدي السعيد، اقتصاد العمل الزراعي في العراق، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٣، ص ١٩.
- (٦٢) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٣٦٧؛ زينة شاكر سلمان الميالي، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- (٦٣) "الأهالي"، العدد ٢٤١، ٢٥ أيلول ١٩٥٩.
- (٦٤) كاظم فرهود: ولد عام ١٩٢٦ في مدينة الديوانية، ينتمي إلى عائلة فلاحية، وبعد أحد الناشطين في الدفاع عن حقوق الفلاحين، عمل مضمّد صحي في إحدى المراكز الصحية في لواء الديوانية، وقضى مدة من حياته في سجون العهد الملكي وأفرج عنه بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وأصبح في عام ١٩٦٥ عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٣٦٩.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.
- (٦٦) صادق مهدي السعيد، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١؛ غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (٦٧) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية-الديوان، رقم الملف ١٥/٤٢٠٥٠، م/ فائدة الجمعيات الفلاحية، كتاب وزارة الداخلية ذي الرقم ٥٩٨ في ١٩٥٩/٩/٦ إلى متصرفيات الألوية العراقية، و ١، ص ١.
- (٦٨) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٣٧٤.
- (٦٩) "اتحاد الشعب"، العدد ٣٤١، ١ كانون الأول ١٩٥٩.
- (٧٠) "صوت الفلاح" (جريدة)، بغداد، العدد ٤١، ٨ آب ١٩٦٩.
- (٧١) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٣٧٤.
- (٧٢) عراك الزكم: ولد في عام ١٩١٨ في منطقة التاجي ببغداد، من أسرة فلاحية، كان طموحاً نشيطاً لبقاً، تعلم القراءة والكتابة وأمتلك ثقافة شعبية مؤثرة، كان محبوباً مقبولاً لدى الناس ولاسيما بين أبناء الفلاحين، كان أحد قيادي الحزب وأحد أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٦٠، ثم تحول إلى الحزب الوطني التقدمي بزعامة محمد حديد في العام نفسه، وفي أول انتخابات جرت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يفوز، ولكن في أواخر عام ١٩٦٠ فاز برئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي كان همه الوحيد معالجة مشاكل الفلاحين بين الفلاح والإقطاعي، توفي في ٢٣ آذار ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، ط١، مطبعة الحسام، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤٧ - ٤٨.
- (٧٣) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي (١٩٣٣ - ١٩٧٠)، ...، ص ٣٧٤.

